الفصل الخامس

التجربة الثانية

أثناء الحرب العالمية الأولى رددت ألسنة المصلحين، وألسنة ذوى الرأى وأهل القانون عبارة تشف عن ألم دفين شامل. فكانوا يصيحون فى كل مكان: «يجب ألا تتكرر المأساة» وكان لصيحتهم صدى يتردد فى كل مكان.

تكاد هذه العبارة على قصرها تهدينا إلى مقدار ما بذل من جهد أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد تضاعفت الجهود بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وكانت تنادى كلها بضرورة إنشاء مؤسسة دولية تنظم علاقات الدول والشعوب بعضها ببعض وتكفل للسلام أن يسود، وأن يحل محل الخصام.

أخذت بوادر هذا الجهاد تظهر فى شتى أنحاء العالم فى وقت واحد، وكانت فى أول الأمر مجهودات فردية يبذلها كل محب للسلام، ثم وجدت من بعض الحكومات آذانا صاغية، فلما استمعت إليها، تأثرت بها، ثم بدأت تتبناها وتعمل على تحقيقها، لأن تلك الحكومات رأت فيها دعوة إنسانية نبيلة جديرة بالرعاية، وسياسة حكيمة قد تستفيد منها.

المجهودات الفردية:

فى سنة ١٩١٤ قام جماعة من رجال القانون ومن النواب البريطانيين

بتأسيس جمعية فى إنجلترا سميت : (اتحاد الرقابة الديمقراطية).

واشترك فى تأسيسها مستر رمزى ماكدونالد الذى صار فيما بعد رئيسًا للوزارة البريطانية.

ومن أهم مبادئ هذه الجمعية :

١ - لا يجوز نقل إقليم من دولة إلى دولة أخرى إلا برضاء تام من أهل هذا الإقليم يعلنون عنه بطريق استفتاء حر.

٢ - لا يجوز عقد اتفاق، أو إبرام معاهدة باسم إنجلترا إلا بعد موافقة البرلمان ويجب إنشاء هيئة خاصة لتشرف على السياسة الخارجية لبريطانيا إشرافا شعبيًا.

٣ - يجب على بريطانيا ألا تجعل هدف سياستها الخارجية هو الاحتفاظ بتوازن القوى، ولكن يجب عليها أن تسعى إلى إنشاء مؤتمر أوروبى، أو تكوين مجلس دولى يكون هدفه تنظيم السياسة الدولية، وتكون مناقشاته علنية، وتذاع قراراته.

٤ - على الحكومة البريطانية التى تتولى مستقبلاً عقد معاهدات الصلح أن تنص على ضرورة إنشاء مشروع لخفض السلاح خفضًا فعالاً.

كانت هذه هى أهم مبادئ الجمعية عند إنشائها، ثم أضيف إليها فى سنة ١٩١٧ مبدأ خامس يقضى على بريطانيا أن تعمل على تشجيع حرية التجارة وأن تتبع بعد انتهاء الحرب سياسة الباب المفتوح.

وقد أخذت الجمعية على نفسها منذ نشأتها أن تلتزم هذه المبادئ، وأن تحاول حمل الحكومة على الأخذ بها لتكون بذلك قد ساهمت فى إنجاح قضية السلام، وعاونت على إنشاء حكومة دولية ترعى هذا السلام وتصونه.

وفى منتصف سنة ١٩١٤ تألفت فى هولندة جمعية سميت : مجلس مكافحة الحرب وقد جعلت غايتها البحث عن الوسائل العلمية والعملية التى يمكن أن تؤدى إلى إنهاء الحرب القائمة، وتكون سببا فى نشر السلام بين الدول.

وفى أبريل سنة ١٩١٥ عقدت الجمعية مؤتمرًا فى مدينة لاهاى اشترك فيه ممثلون للكتلتين المتحاربتين، وممثلون للدول المحايدة، وانتهى المؤتمر باتخاذ قرارات سميت : «برنامج الحد الأدنى للسلام الدائم» ويتضمن ما يلى :

١ - لا يجوز نقل ملكية إقليم إلى دولة أخرى، أو ضمه إليها إذا كان مناقضا لصالح أهل هذا الإقليم أو مخالفًا لرغباتهم. ويؤخذ رأى أهل الإقليم فى الضم أو الفصل بطريق استفتاء عام..

٢ - تتعهد كل دولة أن تضمن للجنسيات المختلفة الداخلة فى إقليمها حرية الدين، وحرية اللغة، والمساواة فى الحقوق المدنية.

٣ - تتفق الدول على أن تكفل حرية التجارة لكل البلاد، فى مستعمراتها وفى الدول الداخلة تحت حمايتها، أو الأقاليم الخاضعة لنفوذها.

٤ - يكون من أعمال مؤتمر الصلح الذى يعقد بعد انتهاء الحرب إنشاء هيئة دائمة تعقد اجتماعات دورية هدفها تنظيم العلاقات بين الدول تنظيمًا سلميًا.

٥ - تتفق الدول على فض منازعاتها بالطرق السلمية، وتقترح لذلك أن يقوم إلى جانب محكمة التحكيم الدائمة فى لاهاى هيئات أخرى، وهى :

(أ) محكمة عدل دولية دائمة.

(ب) مجلس دولى للتحقيق والتوفيق.

٦ – إذا لجأت أى دولة إلى استخدام القوة العسكرية ضد دولة أخرى دون أن تتقدم إلى محكمة العدل الدولية أو إلى مجلس التحقيق والتوفيق فعلى الدول المشتركة فى العصْبة أن تعمل على وقف عدوانها بكافة الوسائل من ديبلوماسية واقتصادية وعسكرية

٧ – تتفق الدول فيما بينها اتفاقًا وديًّا على خفض السلاح، وتتكفل بضمان حرية البحار لأن هذا الضمان من شأنه المساعدة على خفض التسليح البحرى.

٨ – تتعهد الدول أن تخضع فى سياستها الخارجية لرقابة دقيقة من برلماناتها، وتتعهد أن تعتبر كل معاهدة سرية باطلة من تلقاء نفسها.

على أثر هذا الاجتماع، وعلى أساس هذا البرنامج بدأت الجمعية بنشاط قوى فى مختلف الدول للدعوة إلى السلام، وإلى إقامة منظمة دولية تعمل للمحافظة عليه.

وفى سنة ١٩١٥ تكونت فى الولايات المتحدة جمعية سميت (جماعة تدعيم السلام) وكان يتزعمها الرئيس وليم تافت، وقد أذاعت برنامجًا أعلنت فيه تحبيذ انضمام الولايات المتحدة إلى عصْبة أمم تقوم على المبادئ التالية :

١ – المنازعات الدولية التى تغلب عليها الصبغة القانونية تحول إلى محكمة دولية لتفصل فيها.

٢ – المنازعات التى تقع بين دول العصْبة ولا تغلب عليها الصبغة القانونية تعرض على مجلس توفيق يتولى التحقيق فيها ودراستها ثم تصدر التوصيات اللازمة لحلها.

٣ – تتعهد الدول المشتركة بحشد جميع قواتها الاقتصادية والعسكرية لتأديب أية دولة تلجأ إلى الحرب، أو تقوم بأعمال عدوانية ضد دولة أخرى

من الأعضاء قبل أن تلجأ إلى الهيئات السالفة الذكر.

٤ – تعقد مؤتمرات وتنظيم اجتماعات دورية لوضع قواعد القانون الدولى وتقنينها لتكون دستورًا للمحكمة، وللمجلس المقترح إنشاؤه الفصل فيما يعرض عليها من منازعات على ضوء تلك القوانين.

المشروعات العامة :

كان لنشاط هذه الجمعيات وغيرها أثر فى الحكومات، فقد تقدم بعضها لتبنى هذه المشروعات، وقد حدث أن أقامت الجماعة الأمريكية لتدعيم السلام مؤتمرًا بمدينة واشنطن فى مايو سنة ١٩١٦ فحضره الرئيس ولسن وأعلن فيه تأييده المطلق لفكرة إقامة عصْبة أمم تشترك فيها كافة دول العالم وتعمل على منع قيام حرب. ويجب أن يكون معروفًا أن الولايات المتحدة لم تكن وقتئذ قد اشتركت فى الحرب العالمية الأولى، وكان لبيان الرئيس ولسن الذى ألقاه فى هذا المؤتمر دوى شديد فى المعسكرين المتحاربين ففى أكتوبر سنة ١٩١٦ أعلن لورد جراى الإنجليزى تأييده لهذه الفكرة. وفى ٩ نوفمبر من العام نفسه ألقى بتهام هلدفج رئيس الوزارة الألمانية خطابًا فى البرلمان أعلن فيه أن الإمبراطورية الألمانية مستعدة للمساهمة فى كل مشروع يرمى إلى إقامة تنظيم دولى يحفظ السلام.

بهذا انتقلت فكرة التنظيم الدولى من نطاق المجهودات الشعبية إلى نطاق المجهودات الحكومية، وأصبحت الدول المتحاربة تتخذها وسيلة من وسائل الدعاية تستميل بها الناس إليها، وتستعين بها على تعبئة الروح المعنوية لجيوشها وشعبها.

وفى سنة ١٩١٨ ظهرت بوادر انتهاء الحرب فزادت الحكومات اهتمامًا بوضع مشروعات التنظيم الدولى، وبذلت مجهودات تتلخص فيما يلى :

تقرير لجنة فليمور :

فى أوائل سنة ١٩١٨ ألفت الحكومة البريطانية لجنة رسمية لدراسة فكرة إنشاء تنظيم دولى، وأسندت رياستها إلى لورد ولتر فليمور، وهى مؤلفة من ثلاثة من كبار رجال القانون وثلاثة من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية، وسارت اللجنة فى عملها على هدى سياسة سير إدوار جراى، وتقوم على فكرة فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية. وفى ٢٠ مارس سنة ١٩١٨ قدمت اللجنة مشروعًا تضمن المبادئ الآتية :

١ – لا يجوز لدولة توقع على المشروع أن تلجأ إلى الحرب مباشرة بل يتحتم عليها أن تقبل التأجيل، وتقبل المناقشة فى النزاع فى مؤتمر عام، ويعرض المشروع بعد ذلك وسائل مختلفة لفض النزاع فيذكر التحكيم ويقترح إنشاء هيئة يعرض عليها كل نزاع.

٢ – يبيح المشروع للدول أن تستعمل القوة ضد كل دولة تلجأ إلى الحرب وترفض التأجيل أو المناقشة. وأن تستعمل القوة ضد كل دولة تحارب دولة أخرى تكون قد قبلت قرار التحكيم، أو رضيت بحكم الهيئة المختصة بفحص النزاع، وهى التى يقترح المشروع إنشاءها، هذا إذا كان الحكم صادرًا بإجماع آراء الدول التى تتكون منها الهيئة ما عدا أصوات الدول المتنازعة. ولم يرد فى هذا المشروع شىء عن نزع السلاح، أو عن تكوين جيش دولى، فكأن التنظيم الذى يقترحه مجرد مؤتمر من الدبلوماسيين والسفراء الغرض منه افساح المجال للمناقشة الصريحة التى تبسط خلالها أسباب الخلاف فيعرفها الرأى العام، ويستنير، ويحكم على المخطئ.

وفى المشروع عناية خاصة بإبراز فكرة احترام السيادة الداخلية للدول

فهو لا يبيح للدول المشتركة أن تتداخل فى أى شىء له مساس بالسيادة القومية، أو يتصل بالشئون الداخلية للدول المشتركة فيه.

مشروعات الرئيس ولسن :

كان الرئيس ولسن من أكبر الدعاة إلى إقامة عصْبة الأمم، وكان أشد أنصارها. وفى خطاب له ألقاه بمجلس الشيوخ الأمريكى فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ عرض للتنظيم الدولى فقال إنه لابد من قوة تكفل لكل تسوية تتم بعد انتهاء الحرب أن تنفذ وأن تدوم، ولهذا يتحتم أن تكون قوة المنظمة التى تتولى ذلك أعظم من قوة أى دولة أو أى تحالف يقوم عدة دول، أى أنه يريد إقامة منظمة قوية لا تجرؤ دولة أو دول على تحديها، أو على تجاهلها، وبهذه القوة يتيسر لها أن تفرض السلام على الجميع، وفى ١٨ يناير سنة ١٩١٨ أعلن الرئيس ولسن مبادئه الأربعة عشر، وقد جاء فى البند الأخير منها دعوة إلى إقامة عصْبة أمم تكفل استقلال الدول الصغرى، وتصون وحدتها الإقليمية. وأثناء تحضير مشروعه عرضت عليه الحكومة البريطانية تقرير لجنة فليمور، فحوله إلى مستشاره الخاص كولونيل هاوس، وطلب منه دراسته ووضع مشروع مقابل له، فتمكن كولونيل هاوس من وضع مشروع تضمن فكرة إنشاء محكمة قضائية دولية تعرض عليها المنازعات التى تقع بين الدول، واقترح عرض كل خلاف لا يتيسر حله بالطرق الدبلوماسية على هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة محكمين، ويعرض على هذه اللجنة أيضًا كل نزاع لا ترغب إحدى الدول فى عرضه على المحكمة القضائية المراد إنشاؤها، واقترح أن تفرض عقوبة المقاطعة الاقتصادية على كل دولة تخالف قرارات المحكمة أو ترفض الخضوع لآراء هيئة التحكيم، أو تلجأ إلى استعمال القوة دون أن تعرض نزاعها على إحدى الهيئتين، ثم قام الرئيس ولسن بعد ذلك بوضع

مشروعين متواليين أساسهما تقرير فليمور وتقرير كولونيل هاوس ويستند كل مشروع إلى قواعد مستمدة منهما، إلا أنه فى مشروعه الأول استبعد فكرة إنشاء محكمة قضائية وفى مشروعه الثانى جاء بفكرة مبتكرة هى الضمان الجماعى، فأشار إلى أن الدول التى تصبح أعضاء فى التنظيم الدولى المقترح تتضامن فى حفظ الاستقلال السياسى، وسلامة الإقليم لكل دولة عضو.

مقترحات جنرال سميث :

حين كانت هذه المباحثات مستمرة نشر الجنرال سميث، رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا، كتيبًا عنوانه : «عصْبة الأمم» وضمنه آراء فى التنظيم الدولى. وأهم ما اشتمل عليه تكوين مؤتمر عام يضم كافة الدول المتعاقدة وتكوين مجلس يكون بمثابة هيئة تنفيذية ويضم الدول العظمى، وممثلين للدول الأخرى يختارون دوريًا وفق نظام خاص، ثم دعا الجنرال سميث إلى إقامة نظام انتداب على الولايات والمستعمرات التى قد تسلخ من العدو وإقامة انتداب على بعض الدول المعادية نفسها، ودعا أيضًا إلى إلغاء التجنيد الإجبارى وإلى جعل مصانع الأسلحة والذخيرة مملوكة للحكومات.

المشروع الفرنسى :

كونت الحكومة الفرنسية لجنة فنية لدراسة مشروع التنظيم الدولى وتولى رياستها مسيو ليون برجوا رئيس وزراء سابق، وفى يونيو سنة ١٩١٨ قدمت تقريرًا كان أهم ما اشتمل عليه هو :

١ - يتكون التنظيم فى بادئ أمره من الحلفاء وحدهم، ولكن يسمح لبعض الدول المحايدة أن تنضم إليه إذا ثبت أنها أثناء الحرب قد سلكت

مسلكًا حسنًا، ولا يسمح لألمانيا بالانضمام إلا بعد تقديم الأدلة القاطعة على أنها أصبحت دولة مسالمة محترمة لمبادئ القانون الدولى، نادمة على ما اقترفت.

٢ - يكون التنظيم الدولى هو محالفة منظمة ترمى إلى صد أى عدوان يقع على أعضائها وتحتفظ كل دولة داخلة فى التنظيم بسيادتها كاملة. ويكون لهذا التنظيم الدولى جيش تحت تصرفه يستطيع به التغلب على كل دولة معادية أو مخالفة لأحكام التنظيم ومبادئه.

٣ - يكون من سلطة التنظيم فض المنازعات السياسية التى تقع بين أعضائه، أما المنازعات القانونية فتعرض على محكمة دولية.

ومن هنا يظهر مقدار الفرق بين الفكرة الأنجلوسكسونية، والفكرة الفرنسية بشأن التنظيم الدولى. فخلاصة الفكرة الأنجلوسكسونية اتخاذ المؤسسة الدولية أداة دبلوماسية لتعويق الحرب وتأجيلها بقدر المستطاع، أما الفكرة الفرنسية فمؤداها جعل المؤسسة الدولية أداة عسكرية تكفل استمرار التسويات السلمية، وتعاقب من يريد العدوان عليها.

لجنة هيرست ميلر:

تضاربت الآراء، وكثرت المقترحات حول إنشاء التنظيم الدولى الجديد وزاد الأمر تعقيدًا أن لورد سيسل تقدم بمشروع ينطوى على فكرة جديدة هى أن العصبة المراد إنشاؤها تتولى إلى جانب عملها السياسى تنظيم التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والإدارية والصحية وغيرها. على اعتبار أن هذا مما قد يعاون على استتباب السلام.

ثم أصدرت الحكومة البريطانية مشروعًا ثانيًا متأثرًا إلى حد كبير بمشروعى ولسن وبتقرير لورد سيسل. وعلى أثر صدور هذا المشروع

البريطانى أصدر الرئيس ولسن مشروعه الثالث الذى أراد به أن يقرب بين وجهة النظر الأمريكية والبريطانية.

ورغبة فى التوفيق بين هذه المشروعات المتباينة، وتلك الآراء المتضاربة رأت كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية تشكيل لجنة من مندوبين عن كل منهما، وقد تألفت هذه اللجنة وسميت (لجنة هيرست وميلر) وهما اسما رئيسى الوفدين.

وقد وضعت هذه اللجنة مشروعًا نهائيًا على أثره دعا الرئيس ولسن دول الحلفاء إلى تشكيل لجنة عامة جديدة للنظر فيه وتم تكوين اللجنة، واجتمعت بمدينة فرساى، وتقدمت إليها كل من فرنسا وإيطاليا بمشروع خاص، غير أن رئيس تلك اللجنة رفض قبول المشروعين، وأشار على مندوبى الحكومتين بتقديم ما يشاءون من مقترحات أثناء دراسة المشروع المعروض.

المشروع الألمانى :

لم يشترك فى اللجنة السالفة الذكر ممثلون للدول المعادية، إلا أن ألمانيا حاولت معارضة مشروع الحلفاء فتقدمت باقتراح يتضمن **إنشاء برلمان عالمى يضم مندوبى الدول الأعداء**، وإنشاء مكتب دولى للوساطة، وأمانة عامة ملحقة به، ومحكمة عدل دولية.

وتولى المشروع الألمانى دراسة مسألة فض المنازعات بالطرق السلمية دراسة مستفيضة وجعلها من اختصاص محكمة العدل الدولية، أو مكتب الوساطة الدولى. كما بحث تنظيم مسائل حماية الأقليات وحرية المواصلات وغيرها. ولكن الحلفاء رفضوا هذا المشروع ولم يتح للألمان أن يبدوا ملاحظاتهم على التنظيم الدولى الجديد إلا حين قدم إليهم مع معاهدة

الصلح. وهذا التصرف هو الذى حمل الألمان على أن يصرخوا قائلين: إن معاهدة الصلح وما تضمنته من عهد عصبة الأمم قد أمليت علينا إملاء دون أن يكون لنا حق المناقشة والبحث.

المرحلة الأخيرة:

كانت لجنة المشروع التى اجتمعت فى فرساى تتألف من مندوبين اثنين عن كل دولة من الدول الخمس العظمى (الولايات المتحدة - بريطانيا العظمى - فرنسا - إيطاليا - اليابان) ومندوب واحد عن الدول العشر المتحالفة.

وفى ٢٥ يناير سنة ١٩١٩ أصدرت اللجنة القرار التالى:

١ - للمحافظة على التسوية العالمية التى تجتمع الدول المتحالفة لوضعها لابد من إنشاء عصبة أمم لتنمية التعاون الدولى، ولضمان تنفيذ الالتزامات الدولية وتهيئة الوسائل الممكنة لمنع نشوب الحرب.

٢ - إنشاء هذه العصبة يعتبر جزءًا لا ينفصل عن معاهدة الصلح. وكل أمة متمدينة يمكن الاعتماد عليها فى تنفيذ أغراض العصبة يجوز قبولها إذا طلبت الانضمام.

٣ - من واجب العصبة أن تعقد اجتماعات دورية فى صورة مؤتمر دولى، ويلزم أن يكون لها هيئة عاملة، وأمانة لإدارة الأعمال فى الفترات الواقعة بين دورات انعقاد المؤتمر.

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ تمت موافقة الدول على المشروع النهائى.

ومما تجدر ملاحظته أن هذا المشروع تغلبت فيه النزعة الأنجلو-سكسونية على النزعة الفرنسية، وليس ذلك لأنها المثل الأعلى فى نظر الدول المجتمعة أو لأن الأنجلوسكسونيين يتمتعون بسيطرة كبرى فى المؤتمر،

ولكن لأن الدول خشيت أن يتسلط عليها التنظيم الدولى فيسلب منها سيادتها.

وقد عرض المشروع بصفة غير رسمية على بعض الدول المحايدة التى دعيت إلى الانضمام إلى العصبة، والتى ذكر اسمها فى ملحق العهد فيما بعد ذلك.

تم الاتفاق، وعلى أثره غادر الرئيس ولسن باريس إلى الولايات المتحدة ليطمئن إلى موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى على المشروع النهائى، ولكنه وجد معارضة قوية منظمة، فعاد إلى أوروبا يحمل مقترحات جديدة ترمى إلى تعديل المشروع النهائى، وإلى إدخال بعض تحفظات عليه لمحاولة إرضاء مجلس الشيوخ الأمريكى، وإخراجه من سياسته الانعزالية. وتقدم بالتعديلات الآتية:

١ - أن ينص صراحة فى متن عهد العصبة على أنه يتمشى مع تصريح مونرو، وذلك لمنع تدخل الدول الأوروبية عن طريق التنظيم الدولى الجديد فى شئون دول أمريكا اللاتينية، وهو يرمى بهذا إلى بقاء سيطرة الولايات المتحدة على تلك البلاد. وقد ورد هذا التعديل فى المادة ٢١ من العهد.

٢ - أن يرد فى العهد صراحة أنه ليس من حق العصبة أن تتدخل فى الشئون الخاصة بأى دولة من الدول الأعضاء، وذلك لتتصرف أمريكا فى أمورها الداخلية كما تشاء. وقد ورد ذلك فى الفقرة السادسة من المادة ١٥ من العهد.

٣ - أن يذكر صراحة أن الانسحاب من العصبة ممكن. وقد ورد ذلك فى المادة الأولى من العهد.

وقوبلت تلك المقترحات بمعارضة شديدة من الدول الأخرى لا سيما

فرنسا والدول الأوروبية، غير أن الرئيس ولسن أقنع هؤلاء المعارضين، وكانت حجته الكبرى أن مجلس الشيوخ الأمريكى لن يقبل التصديق على معاهدات الصلح بدون قبول هذه المقترحات، وبهذا تمت موافقة الدول عليها، ووضع العهد فى صيغته النهائية فى ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ ووضعت له ترجمة باللغة الفرنسية.

ومع أن هذه التعديلات قد أضعفت العهد فإنها لم تكن ذات جدوى إذ أن مجلس الشيوخ الأمريكى رفض التصديق على العهد، وعلى معاهدة فرساى مع أن هذه التعديلات وضعت لإرضائه.

وفى سنة ١٩٢١ قامت العصبة وهى بعيدة كل البعد عن فكرة الحكومة العالمية أو عن أن تكون نواة لهذه الحكومة التى طالما دعا إليها المصلحون، ونادى بها المفكرون وكان من نتائج ذلك أن أخفقت العصبة ولم تحقق الأمل الذى قامت من أجله.

ويرجع إخفاق العصبة فى حقيقة الأمر إلى اعتبارات سياسية، واقتصادية وقانونية كانت موضوعا للدراسة والتحليل عند كثير من المتخصصين فى هذه الدراسات العلمية.

والذى يعنينا فى هذا المقام هو عرض بعض الانتقادات التى تقدم بها أنصار الدعوة إلى إقامة حكومة عالمية. فقد انتقدوا عهد العصبة ووصفوه بالضعف والنقصان. ويرون أن الأجدر بهذا العهد أن يكون دستورًا اتحاديًا يجمع دول العالم فى ظل حكومة واحدة، بدل أن يكون مجرد تحالف بين بعض الحكومات المنتصرة والحكومات التى تدور فى فلكها.

وقد نسى هؤلاء النقاد أن المجتمع الدولى والرأى العام العالمى لم يكن كل منهما وقتئذ مهيئا أو مستعدًّا لقبول مبدأ الحكومة العالمية، ولا أى تنظيم دولى يؤدى إلى تلك الحكومة، لأن ظهور الدول الجديدة التى تكونت عقب

هزيمة الإمبراطوريات النمساوية المجرية والعثمانية والروسية زاد من عدد أنصار القومية المتطرفة التى تضع سيادتها فوق كل اعتبار آخر، والتى تميل إلى الوطنية ميلا يطغى على فكرة الدولية التى ينادى بها دعاة الحكومة العالمية.

إن الدعاة إلى الحكومة العالمية لم يكن لهم فى واقع الأمر أى سند من الرأى العام فى نفس بلادهم، وأوضح دليل على ذلك هو فشل الرئيس ولسن الداعية الأول إلى عصبة الأمم إذ قد تخلى عنه الشعب الأمريكى بسبب احتضانه لهذه العصبة ولم يستطع أن يحمل دولته على الانضمام إليها. والحق أن عصبة الأمم كانت تتضمن المرونة التى تجعلها صالحة للاتجاه رويدًا رويدًا إلى الحكومة العالمية المنشودة غير أنها لم تجد سندًا من الحكومات ولا من الشعوب يعينها على تحقيق هذا الهدف السامى.

غير أن أنصار الحكومة العالمية يردون على هؤلاء بأن الأفكار الجديدة كالثورات والمخترعات العظمى لا يقوم بها إلا قلة. فتلك الطليعة هى التى تفرض فكرتها أو مذهبها على المجتمع البشرى الذى يقتنع فيما بعد ثم يخضع. فالذى لم يتوافر فى واضعى ميثاق عصبة الأمم فى سنة ١٩١٩ هو تلك الشجاعة التى تمكنهم من تخطى المبادئ التقليدية ليصلوا بالمجتمع البشرى إلى نظام عالمى جديد.

وسواء أكان المجتمع العالمى غير ناضج ولا مستعد لقبول فكرة الحكومة العالمية أم كان القادة والزعماء لا تتوافر فيهم الشجاعة الكافية لفرض تلك الحكومة على العالم فإن خير ما نختتم به التعليق على تلك التجربة الثانية التى مرت بها الإنسانية فى سبيل الوصول إلى الحكومة العالمية هو قول الأستاذ وليم رابار عميد جامعة «جنيف» إذ وصف عصبة الأمم بقوله:

«سواء سألنا أصدقاء العصبة أو خصومها، وسواء استطلعنا رأى المؤرخ

السيامى أو الفقيه الدولى فالجواب واحد وهو أن العصبة بخيرها وشرها كمثل أعلى وتنظيم أصبحت عاملاً له مغزى ممتاز فى الشئون الإنسانية. فقد صارت فى كل مكان موضع الخلاف السياسى سواء فى الدول التى انضمت إليها، أو التى ظلت بمنأى عنها، وفى كل مكان كان لها أثر فى سياسة الأحزاب والحكومات وقد حصلت بعض الخلافات الدولية التى لولاها لظلت دون تسوية، وولدت منازعات دولية لولا وجودها لما نشأت.